21 August 2007
Arabic

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة الصين للمجلس خلال
شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم على مسؤوليتي عقب مشاورات
مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقتين
من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوانغيا وانغ
السفير والممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة الصين للمجلس (تموز/ يوليه ٢٠٠٧)

خلال فترة رئاسة الصين، عقد مجلس الأمن ١٤ جلسة وأجرى مشاورات للمجلس بكامل هيئته في ١٤ مناسبة. واتخذ خمسة قرارات وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية. وأدى الرئيس أيضا بثلاثة بيانات صحفية باسم المجلس.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٣ تموز/يوليه، استمع مجلس الأمن في أثناء مشاورات للمجلس بكامل هيئته، إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام، الجنرال الأمين سيسي، بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في هذا البلد. وفي بيان صحفي (SC/9069) أدلى به بعد ذلك، شجع أعضاء المجلس السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على إقامة حوار مع كافة القوى السياسية والمجتمع المدني من أجل توطيد السلم والاستقرار وتكثيف جهودها، بمساعدة شركائها الدوليين، لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تقديرهم للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا للعمل الذي قامت به القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وللاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لدعمها السياسي.

غينيا - بيساو

في ١٠ تموز/يوليه، وفي أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، أطلع ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو، شولا أموريجي، مجلس الأمن على التطورات في غينيا - بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في هذا البلد. وفي معرض إبرازه بعض أوجه التقدم المحرزة، أشار الممثل الخاص إلى أن الحالة السياسية في غينيا بيساو لا تزال هشة، وثمة حاجة إلى تقديم مساعدة عاجلة. وعقب الجلسة مباشرة، أدلى رئيس المجلس ببيان (SC/9075) إلى الصحافة، رحب فيه أعضاء المجلس بتشكيل حكومة غينيا - بيساو الجديدة، وأعربوا عن أملهم في أن يرسى ميثاق الاستقرار السياسي والحكومي الأساس لعملية مصالحة حقيقية. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء توتر المناخ الاجتماعي، والتدهور المستمر في

الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمالية في غينيا - بيساو. وناشدوا المجتمع الدولي مواصلة تقديمه الدعم إلى غينيا - بيساو.

الصحراء الغربية

نظر مجلس الأمن، أثناء مشاوراته التي جرت في ١١ تموز/يوليه، في تقرير الأمين العام عن حالة المفاوضات المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2007/385) وأوجه التقدم فيها، وأطلع المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، بيتر فان والسوم، المجلس على التطورات الأخيرة، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وفقا للقرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧). وبعد المشاورات، تلا رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/9076) أيد فيه أعضاء المجلس اتفاق الطرفين على مواصلة المفاوضات في الأسبوع الثاني من آب/أغسطس برعاية الأمم المتحدة، وأعربوا عن أملهم في أن يستخدم الطرفان الجولة المقبلة من المفاوضات للدخول بحسن نية في مفاوضات جوهرية بشأن كيفية تحقيق تقدم وفقا للقرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧).

كوت ديفوار

في ١١ تموز/يوليه، وفي أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، أطلع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي عنابي، المجلس على آخر تطورات عملية السلام في كوت ديفوار، وخاصة بعد الهجوم الذي وقع في ٢٩ حزيران/يونيه. وذكر الأمين العام المساعد أنه لم يكن للهجوم أي أثر واضح حتى الآن على عملية السلام في كوت ديفوار. إلا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متيقظا وأن يرصد بعناية حالة الأمن والأثر الطويل الأجل لهذا الحادث. وفي حين أنني أعضاء المجلس على التطور الايجابي لعملية السلام، حثوا على تنفيذ اتفاق واغادوغو تنفيذا كاملا. وفي ١٦ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بتوافق الآراء القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧) الذي حدد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وولاية القوات الفرنسية حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٣ تموز/يوليه، وفي أثناء مشاورات مجلس الأمن بكامل هيئته، أطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو، مجلس الأمن على الاقتراح الفرنسي بإرسال قوة مؤقتة تابعة للاتحاد الأوروبي لحماية اللاجئين في شرق تشاد وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى. ولقي هذا الاقتراح استجابة إيجابية من أعضاء المجلس. وأكد بعض أعضاء المجلس على ضرورة أن تحظى العملية بموافقة الحكومات المعنية. وطلب العديد من الأعضاء أيضا

مزيدا من المعلومات من الأمانة العامة. وكرر أعضاء المجلس قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في المنطقة، وقالوا إنهم يتطلعون لأن يقدم الأمين العام تقريرا عن المشاورات التي أجراها مؤخرا مع حكومة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

في ١٦ تموز/يوليه، أجرى مجلس الأمن مناقشة عرض خلالها الممثلون الدائمون لجنوب أفريقيا وبيرو وفرنسا، ورؤساء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا، والقائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تقرير البعثة (S/2007/42 و Corr.1) أبرزوا النتائج والتوصيات الواردة فيه. وأدلى بيانات أيضا ممثلو غانا وبلجيكا والصين وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشدد أعضاء المجلس على أهمية تبادل الآراء مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، واعتبروا أنه من المفيد لكلا المجلسين أن يجتمعا مرة في السنة. واعتبر أعضاء المجلس أنه من المهم معرفة كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد، على أساس كل حالة، الاتحاد الأفريقي بالموارد، وخاصة في الحالات التي يعمل فيها الإتحاد الأفريقي في إطار ولاية مجلس الأمن. وأيد المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي بشكل تام تقرير البعثة، وأكد على الحاجة الماسة إلى دعم الاتحاد الأفريقي في إقامة كيانه المتعلق بالسلم والأمن.

الجزءات المفروضة على الصومال

في ٢٣ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن بتوافق الآراء القرار ١٧٦٦ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه ولاية فريق الرصد المشار إليه في الفقرة ٣ من القرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤)، وطلب إلى الأمين العام أن يعيد إنشاء فريق الرصد لمدة ستة أشهر أخرى. وطلب القرار تقديم تقرير نصفي وتقرير نهائي عن أعمال فريق الرصد، وطلب إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) أن تنظر في التوصيات الواردة في تقارير فريق الرصد ذات الصلة، وأكد على التزام جميع الدول الأعضاء بالامتثال تماما للتدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٨ تموز/يوليه، أطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو، مجلس الأمن عن الحالة الأمنية في الآونة الأخيرة في كيفوس، شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإثر ذلك، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/28) في ٢٣ تموز/يوليه، أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء تدهور الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وحت جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن القيام بأي عمل يؤدي إلى مواجهة عسكرية والسعي إلى حل الأزمة الراهنة من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، عرض الممثل الدائم لبيرو ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٣) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير جورج فوتو - برنالس، على المجلس آخر مناقشات اللجنة بشأن استعراض الجزاءات وبشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء عملاً بالقرار ١٦٩٨ (٢٠٠٦). (S/2007/423). وفي ٣١ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بتوافق الآراء القرار ١٧٦٨ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه التدابير المتعلقة بالأسلحة والنقل والسفر وغيرها من التدابير المالية وتدابير السفر المفروضة بموجب القرارات ذات الصلة، وكذلك ولاية فريق الخبراء حتى ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

إثيوبيا/إريتريا

في ٢٤ تموز/يوليه، وفي أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، عرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي عنابي، آخر تقرير للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2007/440) وأطلع مجلس الأمن على آخر التطورات. وفي ٣٠ تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار ١٧٦٧ (٢٠٠٧)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ودعا القرار جميع الأطراف إلى مواصلة التزامها الكامل باتفاق وقف الأعمال العدائية، وإلى تهدئة الوضع، وتنفيذ قرار ترسيم الحدود الذي أقرته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، والتعاون التام مع اللجنة. ورحب المجلس باستمرار الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك تعيين ممثل خاص في أقرب وقت.

السودان

في ١١ تموز/يوليه، عُمم مشروع قرار على أعضاء مجلس الأمن. واقترح مشروع القرار، في جملة أمور، الإذن بالعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وحدد حجم العملية وولايتها وهيكلها. وبعد سلسلة من المشاورات التي شابهها التوتر، اتخذ المجلس بتوافق الآراء في ٣١ تموز/يوليه القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي أذن بإنشاء، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، عملية مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وألقى الأمين العام كلمة أمام المجلس بعد التصويت، وصف فيها القرار بأنه تاريخي وغير مسبوق. وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على العملية السياسية التي ستجلب السلم إلى دارفور قبل التوصل إلى اتفاق شامل. ورحب أعضاء المجلس بالقرار والتزموا بمواصلة التعاون مع الاتحاد الأفريقي وحكومة

السودان، بغية التوصل في الوقت المناسب إلى نشر العملية المختلطة وحل مسألة دارفور على نحو ملائم.

آسيا

أفغانستان

في ١٧ تموز/يوليه، وفي أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي عنابي، عن الحالة في أفغانستان، وسلسلة من المبادرات الدولية، بما فيها مؤتمر روما المنعقد خلال الفترة ٢-٣ تموز/يوليه بشأن سيادة القانون في أفغانستان، وعن زيارة الأمين العام إلى كابل. وفي أعقاب ذلك مباشرة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/27)، رحب فيه بالمبادرات الدولية الأخيرة، وذكر أن هذه التطورات تعزز التقدم المحرز في اتباع نهج شامل إزاء الأمن في أفغانستان والحكم والتنمية فيه، وكرر تأييده لاستمرار مساعي الحكومة الأفغانية، بمساعدة المجتمع الدولي، الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية والاستمرار في مواجهة الخطر الذي تشكله طالبان والقاعدة وجماعات متطرفة أخرى.

العراق

في ٦ تموز/يوليه، رد رئيس مجلس الأمن على رسالة الأمين العام (S/2007/413) أكد فيها أن المجلس يرحب بالخطة الفورية المعلنة لتشييد مجمع متكامل جديد للأمم المتحدة في بغداد ويرحب بها، وأنه لا يوجد لديه اعتراض على اعترامه تقديم طلب إلى الجمعية العامة لتوفير الأموال اللازمة، وفقاً للإجراءات المتبعة.

لبنان

في ١٨ تموز/يوليه، وفي أثناء مشاورات مجلس الأمن بكامل هيئته، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين، واحدة قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، مايكل وليامز، عن آخر تقرير للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/392)، وتقرير الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية (S/2007/382)، وقدم الإحاطة الأخرى، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو، عن أعمال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأكد أعضاء المجلس مجدداً أهمية التنفيذ التام لجميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتوقعوا أن تتعاون كافة الأطراف المعنية بشكل كامل مع المجلس والأمين العام للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو الوارد

في القرار. وأعرب بعض الأعضاء أيضا عن قلقهم إزاء الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، وإزاء تقارير تفيد بانتهاكات حظر الأسلحة، وشن هجمات على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وما إلى ذلك.

وفي ١٩ تموز/يوليه، أطلع مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة، سيرج براميرتز، المجلس على التقرير الثامن عن التحقيق في اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري وغيره من الضحايا (S/2007/424). وقال المفوض إنه تم تحديد هوية عدد من الأشخاص المثيرين للاهتمام الذين قد يكونوا متورطين في بعض جوانب اغتيال رفيق الحريري، وإنه تم العثور على صلات مشتركة تربط عددا من الحالات. كما حذر المجلس من أن الحالة الأمنية في لبنان قد تدهورت، وأكد على الحاجة إلى ضمان أمن الشهود والأشخاص الذين تعاونوا مع اللجنة. كما استمع المجلس إلى بيان من الممثل الدائم للبنان. وبعد ذلك، وخلال مشاورات المجلس بكامل هيئته، أكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للعمل الذي تقوم به لجنة التحقيق وأعربوا عن أملهم في أن تظهر الحقيقة في وقت مبكر وذلك لضمان العدالة للضحايا.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٥ تموز/يوليه، استمع مجلس الأمن إلى الإحاطة الشهرية المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، مايكل وليامز. إذ قال المنسق الخاص إنه حدث خلال الشهر الماضي عدد من التطورات الهامة التي تدعو إلى الأمل، كان أبرزها إعادة الاتصالات بين المجتمع الدولي وإسرائيل وحكومة رئيس الوزراء سلام فياض الفلسطينية. كما أعلم المجلس بأن التطورات الإيجابية تقابلها مشكلة وواقع يزداد تعقيدا على الأرض حيث تواصلت أعمال العنف وتدهورت الحالة الإنسانية. بعد ذلك، وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته، وافق أعضاء المجلس بشكل عام على تقييم الحالة الذي عرضه المنسق الخاص.

نيبال

في ٢٦ تموز/يوليه، قدم الممثل الخاص للأمين العام، إيان مارتين، إلى المجلس آخر تقرير للأمين العام عن طلب نيبال من الأمم المتحدة دعم عملية السلام (S/2007/442). وأشار الممثل الخاص إلى أنه إذا جرت انتخابات الجمعية التأسيسية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، فإنه يجب بذل المزيد من العمل في المجالات السياسية والأمنية والتشريعية ذات الصلة، والمسائل التقنية واللوجستية التي يجب معالجتها في أقرب وقت ممكن. وأكد

أعضاء المجلس مجددا دعمهم لعملية السلام في نيبال، ودعوا إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في موعدها المحدد.

أوروبا

كوسوفو (صربيا)

في ٩ تموز/يوليه، وفي أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، يواكيم روكر، الذي قدم تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2007/395)، وعرض سير أعمال البعثة والتحديات المقبلة. وأدلى أعضاء المجلس بتعليقاتهم وتحدثوا عن توقعاتهم فيما يتعلق بعمل البعثة.

وفي ١٦ و ٢٠ تموز/يوليه، واصل أعضاء المجلس مناقشة مشروع قرار منقح بشأن وضع كوسوفو في المستقبل، قدمه الأعضاء الأوروبيون في المجلس، والولايات المتحدة وألمانيا. وبعد مناقشة كاملة وتبادل للآراء، لم يتمكن أعضاء المجلس من التوصل إلى أي اتفاق حول مشروع القرار. لذلك قررت الدول الراحية لمشروع القرار تعليق العمل به.

جورجيا

في ٢٦ تموز/يوليه، وفي جلسة خاصة، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي عنابي، تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2007/439). وشارك الممثل الدائم لجورجيا في المناقشة. وفي أعقاب مشاورات المجلس بكامل هيئته، ناقش أعضاء المجلس كذلك الحالة في أبخازيا، ورحبوا باجتماع كبار ممثلي مجموعة الأصدقاء خلال ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه في بون، وحثوا الطرفين على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتفاهات التي تم التوصل إليها في اجتماع مجموعة الأصدقاء. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن الأمل في إمكانية عقد اجتماع غير رسمي بين أعضاء مجلس الأمن والطرف الآخر في الصراع في أقرب وقت ممكن.

مسائل أخرى

تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

في ١٠ تموز/يوليه، وفي أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، أطلع الممثل الدائم لإيطاليا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، السفير مارسيلو سباتافورا، المجلس على أعمال اللجنة خلال الفترة من ١٧ نيسان/أبريل إلى ١٠ تموز/يوليه

٢٠٠٧، وفقا للفقرة ١٢ (ز) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وأبلغ السفير سباتافورا المجلس أن اللجنة اعتمدت المبادئ التوجيهية الناظمة لأداء عملها في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأشار أيضا إلى أنه، مع التأكيد على أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ أحكام القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) تقع على عاتق الدول، فإن اللجنة - عندما يطلب منها - مستعدة لتسهيل تنفيذ هذه التدابير.

الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى

في ١٠ تموز/يوليه، قدم الممثل الدائم لسلوفاكيا، السفير بيتر بوريان، إلى مجلس الأمن تقريرا مؤقتا بصفتة رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لعمل الفريق العامل غير الرسمي، وأعربوا عن تأييدهم للتدابير التي يمكن أن تحسن من كفاءة المجلس وشفافيته.

الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح

في ٢٣ تموز/يوليه، أطلع الممثل الدائم لفرنسا ورئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح، السفير جان - مارك دو لا سابلير، أعضاء المجلس على التقرير السنوي عن أنشطة الفريق العامل (S/2007/428). وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لجهود السفير دي لا سابلير خلال فترة رئاسته، وأدلووا بتعليقاتهم على أنشطة الفريق العامل، وأعربوا عن توقعاتهم بأن يؤدي عمل الفريق العامل إلى تحسين حالة الأطفال في الصراع المسلح.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٩ تموز/يوليه، تلا رئيس مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/26) بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في مأرب، بجمهورية اليمن، في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي البيان، أدان المجلس الأعمال الإرهابية وأعرب عن عميق تعاطفه وتعازيه للضحايا وأسرههم، ولشعبي وحكومتَي جمهورية اليمن ومملكة إسبانيا. وأكد المجلس على ضرورة محاكمة المتورطين في الأعمال الإرهابية، وحث جميع الدول، وفقا لالتزاماتها الدولية، على دعم ومساعدة حكومة اليمن في هذا الصدد.